

البيان الختامي والتوصيات:

تحت إشراف عناية السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي (تونس) نظمت جامعة تونس المنار بالتعاون مع جامعة الزرقاء (الأردن)، الدورة الحادية عشر للمؤتمر العربي الدولي لضمان الجودة في التعليم العالي لأول مرة في تونس على مدى ثلاثة أيام من 8 إلى 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. وقد سجلت هذه الدورة مشاركة عدد هام من الخبراء والأكاديميين من 16 دولة عربية.

وقد تزامنت فترة انعقاد المؤتمر مع الظروف الاستثنائية التي يعيشها أشقاؤنا الفلسطينيون جراء العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على الأراضي الفلسطينية وخاصة على غزة، حيث عبّر المشاركون في المؤتمر عن غضبهم وتأكيدهم على الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في تصديده لهذا العدوان الغاشم.

انطلق الافتتاح الرسمي للمؤتمر على الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 8 نوفمبر / تشرين الثاني 2023 بحضور عناية السيد المنصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعناية الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة الأمين العام لإتحاد الجامعات العربية، وعناية الدكتور محمود أبو شعيرة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الزرقاء، وعناية الدكتور نضال الرمحي أمين عام المؤتمر وعناية الأستاذ المعز الشفرة رئيس جامعة تونس المنار، كما حضر ممثلو الهيئات الدبلوماسية ورؤساء الجامعات والهيئات الأكاديمية. وخبراء في مجال الجودة من مختلف الجهات

إختارت هيئات التحكيم العلمي للمؤتمر 73 بحثاً علمياً من مجموع 188 ورقة علمية مترشحة ينتمي أصحابها إلى ستة عشر دولة عربية وقد تمحور المؤتمر حول الأهداف التالية:

- ✓ تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية.
- ✓ نشر ثقافة ضبط الجودة وتعميقها في برامج التعليم العالي لتحسين مخرجاتها ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل..

✓ صياغة الاستراتيجيات والخطط لتتوافق مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية وجودة الأداء.

✓ تطوير التعليم العالي بأستخدام معايير قياس تنسجم مع المعايير الدولية.

✓ تطوير سياسات آليات تطبيق الجودة وضمانها في التعليم العالي.

✓ إبراز أهمية ضمان جودة التعليم العالي وأثرها في تطوير الجامعات العربية والارتقاء بها.

وقد ترأس أشغال الورشات على مدى يومي 8 و9 نوفمبر/ تشرين الثاني رؤساء الجامعات المشاركة ونوابها ورؤساء ومسؤولين عن مراكز ضمان الجودة والإعتماد وقد تفاعل المشاركون مع محتوى الورشات من خلال تساؤلاتهم وملاحظاتهم حول عدد من النقاط البحثية المتعلقة بموضوع المؤتمر، وذلك انطلاقاً من إيمانهم بضرورة تطوير أداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والرقى بجامعاتنا العربية.

كما سجل النقاش عددا من التوصيات نذكر منها:

- الحاجة إلى التركيز على المشاركة في التصنيفات العالمية للجامعات والعناية بمؤشرات تحسين ترتيبها في مختلف هذه التصنيفات حسب المعايير المعتمدة من قبلها.
- ضرورة العمل على انتقاء واستقطاب المواهب العربية على المستوى الوطني والدولي من خلال استحداث أقسام مختصة تُعنى بإدارة المواهب في كافة المؤسسات التعليمية وذلك من أجل خلق مناخ مشجع على الإبتكار والإبداع وإيجاد سياسات تساعد على تطوير هذه المواهب وتحفيزها عبر أحداث منظومة المكافآت والحوافز
- وضع الاستراتيجيات والمعايير المناسبة لأساليب التدريس الحديثة في ظل تقنيات التعليم الإلكتروني لمواكبة التطورات الرقمية.
- تشريك الخبراء والمتخصصين في مجال التعليم عن بُعد، والاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في هذا المجال لتطوير المناهج التعليمية

- تحسين جودة الأداء البيداغوجي لاطار التدريس بالجامعات من خلال تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات، وتلبية احتياجاتهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتقليل الضغوط المهنية عنهم.
- تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولي من قبل الجامعات العربية والمراجعة الدورية للمناهج لتغطية الكفاءات الفنية الواردة في معيار التعلم المحاسبي الدولي من أجل دقة الحسابات المالية للجامعات.
- وضع برامج عملية لتطوير مهارات الحياة بما في ذلك وضع استراتيجيات للتخطيط للمستقبل، وتحسين مجالات الاتصال والتواصل، واحداث آليات لدعم تشغيلية حاملي الشهادات العلمية، وتعزيز مهارات التصرف الإداري وإدارة الوقت إلى جانب رقمنة الإدارة ودعم الحوكمة والتشاركية.
- دراسة المخاطر من قبل المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي المترتبة على تخلي الكفاءات الأكاديمية والإدارية لمؤسساتهم التعليمية بسبب الهجرة الدائمة أو المؤقتة من أجل تحديد تكلفة سد الشغور الناتج عن مثل هذه الهجرات.
- تقييم المخاطر في منظومة التعليم العالي المتعلقة بالتصرف البيداغوجي والعلمي والمالي والإداري ووضع خطة استراتيجية لإصلاحها واحكام التصرف فيها.
- العناية بدورات التكوين لتطوير المهارات المهنية خاصة منها ذات الطابع التقني قصد تعزيز مهارات الخريجين وتمكينهم من مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
- الحرص على تشريك جميع مكونات المجتمع المدني وممثلي هيئات المحيط الاجتماعي والاقتصادي بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي كمؤشر لجودة القرارات ومدى فاعليتها وانعكاسها إيجابيا على المجتمع.
- العمل على إحداث هيئة عربية للجودة تعمل على وضع إطار عربي موحد للمؤهلات يتضمن معايير خاصة بجميع القطاعات والمجالات.

وفي ختام هذا البيان تتوجه هيئة التنظيم المشتركة بين جامعة تونس المنار والأمانة العامة للمؤتمر بخالص عبارات التقدير لكل المشاركين بمدخلاتهم القيمة لإثراء النقاش حول محاور المؤتمر كما تتوجه بجزيل الشكر لكافة أعضاء الهيئة العلمية التي اعتنت بتقييم

الورقات العلمية وأشرفت على إدارة أشغال الورشات وأيضا لكافة أعضاء هيئة التنظيم على جهودهم القيمة في إنجاح فعاليات المؤتمر. كما تقترح الهيئة التنظيمية للمؤتمر إرسال البيان الختامي إلى وزراء التعليم العالي بتونس والأردن والوطن العربي.